مشروع كلمة السيد المدير العام

للمعهد العالي للقضاء

بمناسبة الدورة التكوينية المتعلقة بالأجل المعقول بين ضمانات المحاكمة العادلة ومتطلبات النجاعة القضائية.

المنظم بمقر المعهد العالي للقضاء

يوم الإثنين 30 يونيو 2025

الأستاذ عبد الحنين التوزاني

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين،
السيد الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية،
السيد ممثل رئاسة النيابة العامة رئيس قطب الدعوى العمومية وتتبع تنفيذ السياسة الجنائية برئاسة النيابة العامة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية،

السيد نائب المفتش العام للشؤون القضائية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية،

السيدة رئيسة قطب القضاء المدني بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية،

السيد الرئيس الأول لدى محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء،

السيدات والسادة المسؤولون القضائيون،

السيدات القاضيات الفضليات، السادة القضاة الأفاضل،
السيدات والسادة الحضور الكريم، كل واحد باسمه وصفته، والاحترام والتقدير الواجبين له،
إنه لمن دواعي سروري، أن أفتتح أشغال هذه الدورة التكوينية، وهي الدورة الأولى الخاصة بالتكوين في مجال الإدارة القضائية، المنظمة من طرف قطب التكوين المستمر والتكوين في مجال الإدارة القضائية، في ظل القانون رقم37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء وفق البرنامج المعد من طرف اللجنة العلمية.
ويطيب لي بهذه المناسبة، أن أرحب بكافة المشاركين في هذه الدورة التكوينية، سواء مسيرتي الجلسات أو المؤطرون، أو المسؤولون القضائيون المستفيدون من التكوين.
أيها الحضور الكريم،

ها نحن نلتقي اليوم في سياق موضوع له من الأهمية والراهنية، ما جعلاه جوهر تكوين هذه الدورة، وهو موضوع " الأجل المعقول بين ضمانات المحاكمة العادلة ومتطلبات النجاعة القضائية"، والذي اخترنا له كشعار: " الأجل المعقول: مبدأ دستوري أساس لتعزيز النجاعة القضائية".

وكما لا يخفى عليكم، أن اصدار أحكام قانونية عادلة ومنصفة في آجال معقولة غاية العدالة، وموضوعنا اليوم من المواضيع الشائكة والدقيقة، بالنظر للنقاش القانوني والحقوقي المحتدم الذي يثيره، إذ ينبغي الموازنة بين الإنتاجية وتطبيق الأجل المعقول في احترام تام للمحاكمة العادلة وحقوق الدفاع، والحفاظ على جودة الأحكام والتطبيق العادل للقانون.

وقد اهتم جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمشكل بطء العدالة، فجعله محور خطاباته في العديد من المناسبات، ومنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والخمسون لثورة الملك والشعب، بتطوان، بتاريخ 20 غشت 2009 الذي جاء فيه:
" مهما كانت وجاهة الأهداف الاستراتيجية، التي يمتد إنجازها على المدى البعيد، فلا ينبغي أن تحجب عنا حاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب، وفي الأمد المنظور، الأثر الإيجابي المباشر للإصلاح، لذا، نوجه الحكومة، وخاصة وزارة العدل، للشروع في تفعيله، في ستة مجالات، ذات أسبقية: .....

خامسا: الرفع من النجاعة القضائية، للتصدي لما يعانيه المتقاضون من هشاشة وتعقيد **وبطء العدالة**. وهذا ما يقتضي تبسيط وشفافية المساطر، والرفع من جودة الأحكام، والخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، **وتسريع وتيرة معالجة الملفات**، وتنفيذ الأحكام ..." انتهى النطق الملكي السامي.

وانطلاقا من الأهمية الكبرى التي يحظى بها موضوع "الأجل المعقول بين ضمانات المحاكمة العادلة ومتطلبات النجاعة القضائية "، يأتي دور المعهد العالي للقضاء للمساهمة في تكوين السيدات والسادة المسؤولون القضائيون في هذا الموضوع، بهدف محاولة تذليل عوائق البت في الدعاوى خلال أجل معقول ، و إشراك المسؤولين القضائيين للوصول لتحقيق الموازنة بين اصدار الأحكام في آجال معقولة وبين ضمان المحاكمة العادلة وتجويد الأحكام حرصا على الارتقاء بفعالية العدالة، ودعم المجهودات الرامية إلى تحقيق الأمن القضائي والرفع من النجاعة القضائية، ومن هنا جاءت فكرة بلورة دورة تكوينية متعلقة بهذا الموضوع من طرف قطب التكوين المستمر والتكوين في مجال الإدارة القضائيةّ، خاصة وأنه من المواضيع المقترحة من طرف اللجنة العلمية الدائمة بالمعهد العالي للقضاء.

وفي ختام هذه الكلمة الترحيبية، لا يسعني إلا أن أجدد الترحيب بكافة ضيوفنا السيد الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والسيد ممثل رئاسة النيابة العامة والسيدات والسادة المؤطرون، والسيدات والسادة المسؤولون القضائيون، معربا لكم عن شكري وتقديري الصادقين على تحملكم عناء التنقل والحضور، وعلى ما تبذولونه من جهود في سبيل إنجاح أشغال هذه الدورة التكوينية.

متمنيا أن تساهم مناقشاتكم للمداخلات التي سيتم عرضها خلال هذا اليوم، في تحقيق الهدف العام لهذه الدورة التكوينية، وهو تفعيل دور المسؤول القضائي في السهر على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيز القضايا للبت فيها، أخذا بعين الاعتبار الأجل الافتراضي للنظر فيها كمؤشر استرشادي لتدبير سيرها، مع مراعاة شروط المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع والتطبيق السليم للإجراءات المسطرية، تكريسا لثقة المتقاضين في القضاء.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر إلى السيد رشيد حوبابي رئيس قطب التكوين المستمر والتكوين في مجال الإدارة القضائية، والفريق العامل بمعيته، على المجهودات المبذولة لجعل التكوين في مجال الإدارة القضائية بالمعهد العالي للقضاء قاطرة لتفعيل التوجهات الاستراتيجية الجديدة، بغية تحقيق الأهداف التي حددها جلالة الملك محمد السادس نصره الله رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية. وكذلك تنزيلا لتوجيهات السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية التي تبتغي جعل التكوين في مجال الإدارة القضائية بالمعهد العالي للقضاء يراهن على الجودة والفعالية والنجاعة.

أتمنى أن تكلل أشغال هذه الدورة التكوينية بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.